

مشروع قانون المالية برسم سنة 2017
تجسيد للخيارات النيو-ليبرالية لضمان أرباح
الرأسماليين على حساب الأجراء والفئات
الشعبية
جمعية أطاك المغرب

جامعة ابن زهر

كلية الحقوق

01 دجنبر 2016

من يقرر في الخيارات الاستراتيجية للبلد؟

- القرارات الاستراتيجية تمليها :
- المؤسسات الاقتصادية العالمية: البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية
- حكومات أقطاب الإمبريالية العالمية
- برلمان الاغنياء الفاقد لأي شرعية شعبية أداة لإضفاء الشرعية
- حكومة واجهة.

مراكز القرار الأجنبية

تنفيذ إملاعات المؤسسات المالية والتجارية الدولية وحكومات القوى العظمى

- البنك العالمي وصندوق النقد الدولي:
- تقليص النفقات العمومية في القطاعات الاجتماعية لتسديد الديون
- منظمة التجارة العالمية:
- الاتفاق العام حول تجارة الخدمات AGCS: لا حق في منح امتيازات للنظام العمومي على حساب القطاع الخاص
- اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية التبادل الشامل والمعمق (ALECA) مع الاتحاد الأوروبي
- مجموعة الثماني الكبار

الإطار العام: إملاءات مراكز القرار الأجنبية

- السياسات النيو-ليبرالية تنفيذا لإملاءات مراكز القرار الأجنبية التي تسهل شروط استحواد:
 - الشركات متعددة الجنسيات على ثروات بلدنا.
 - أقلية من الرأسمالين المحليين الكبار تتكامل مصالحهم المادية مع مصالح الرأسمال الأجنبي.
- **الأجراء والفئات الشعبية يتحملون تكاليف تنمية أرباح الرأسمالين من خلال:**
 - تقليص نفقات القطاعات الاجتماعية
 - خصخصة الخدمات العمومية
 - ضرب القدرة الشرائية وتجميد الأجور
 - توسيع دائرة البطالة (الشباب المتمدرس والنساء)
 - تدهور شروط العيش وتنامي الفقر.

ممارسة أنشطة الأعمال doing business

- تسهيل إجراءات الاستثمار الخاص كتحرير سوق الشغل، وتخفيف الضرائب، وترحيل الأرباح
- تحيين الأطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالتجارة (قانون التجارة الخارجية): تحرير المبادلات تنفيذا للالتزامات الدولية
- مرتكزات مشروع قانون المالية لسنة 2017:
- تحسين مناخ الأعمال
- إنعاش الاستثمار الخاص
- تحديث القطاع المالي

تحسين مناخ الأعمال

- إحداث اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (2009) يرأسها رئيس الحكومة، واللجن الجهوية لمناخ الأعمال
- احداث لجنة الاستثمارات (2012)
- خلق الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (يوليوز 2016)
- احداث مديرية عامة للصناعة وأخرى للتجارة
- الهدف المشترك: تأكيد الضمانات الأساسية المقدمة للمستثمرين

تحسين مناخ الأعمال

إعفاءات ضريبية وأشكال دعم عديدة

- الإعفاء الكلي لمدة 5 سنوات من الضريبة على الشركات الصناعية في طور الأحداث.
- تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على جميع الطائرات المستعملة للنقل الدولي المنتظم
- الشركات الفلاحية الكبرى: تعفى كلياً وبصفة دائمة الاستغلاليات الزراعية التي يقل رقم معاملاتها السنوي عن 5 مليون درهم.
- ضريبة تدريجية على تلك التي تحقق رقم معاملات يفوق 35 مليون درهم (2015)
- التي تحقق ما يفوق 20 مليون درهم (2016)
- التي تحقق ما يفوق 10 مليون درهم (2018)
- التي تحقق ما يفوق 5 مليون درهم (2020)
- النفقات الضريبية حوالي 33 مليار درهم لسنة 2016

تحسين مناخ الأعمال

إعفاءات ضريبية وأشكال دعم عديدة

- تسهيل النظام الضريبي المطبق داخل مناطق التصدير الحرة
- تعبئة العقار (1147 هكتار) بأسعار تنافسية
- انشاء صندوق الدعم الصناعي (20 مليار درهم)
- تفعيل برامج الدعم المباشر للمصدرين: من 170 مليون درهم في 2012 إلى 268 مليون درهم في 2016

تعزيز جهود الاستثمار العمومي: الاستراتيجيات القطاعية

- قطاع النسيج والجلد
- قطاع الصناعات الكيماوية والدوائية
- صناعة مواد البناء
- الفلاحة
- هاليوتيس
- رؤية 2020 للسياحة
- رواج لتحديث قطاع التجارة والتوزيع
- الصناعة التقليدية
- مخطط المغرب الرقمي
- الاستراتيجية المعدنية
- الاستراتيجية الطاقية

الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

- الطرق والطرق السيارة
- الموانئ
- المطارات
- البنيات التحتية المائية: رصد 8 مليار درهم سنة سنة 2016
- السكك الحديدية
- تعبئة 2750 هكتار أي 83% من احتياجات الوعاء العقاري

خوصصة الخدمات الاجتماعية

- مواصلة فتح قطاعات حيوية للرأسمال الخاص:
- التعليم:
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين الرؤية، ثم الرؤية الاستراتيجية (2015-2030)
- الصحة: قانون 131.13 المتعلق بتنظيم ممارسة مهنة الطب
- التدبير المفوض
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص

خوصصة الخدمات الاجتماعية

- تسريع مقتضيات الاتفاق العام حول تجارة الخدمات بفتح قطاعات الخدمات العمومية للاستثمار الرأسمالي الخاص
- اتفاق جديد حول تجارة الخدمات في طور المفاوضات يسمى "الاتفاق حول تجارة الخدمات"
- الحد من الحواجز التي تعرقل استثمارات الشركات متعددة الجنسيات

توفير يد عاملة مؤهلة ورخيصة

- تشجيع التكوين المهني
- أجور بنيسة ونظام حماية اجتماعية هزيل
- تسهيل الاستغلال عبر تعميم مبدأ الليونة والسمسرة في العمل
- ضمان السلم الاجتماعي
- قمع نضالات العاملات والعمال والاحتجاجات الشعبية
- ضرب الحق النقابي
- مشروع قانون الإضراب

الطبقات الشعبية تؤدي ثمن السياسات النيوليبرالية التشفية

• الدخل الفردي السنوي (بالدولار الأمريكي)

الدخل الفردي حسب سعر الدولار الجاري	البلد
3093	المغرب
4317	تونس
10 538	ماليزيا
25 977	كوريا الجنوبية

SMIG: 2569 درهم

SMAG: 1813 درهم

تكاليف العيش: 5000

النقابات: 3000 درهم

أرقام مشروع قانون المالية 2017

الميزانية العامة للدولة

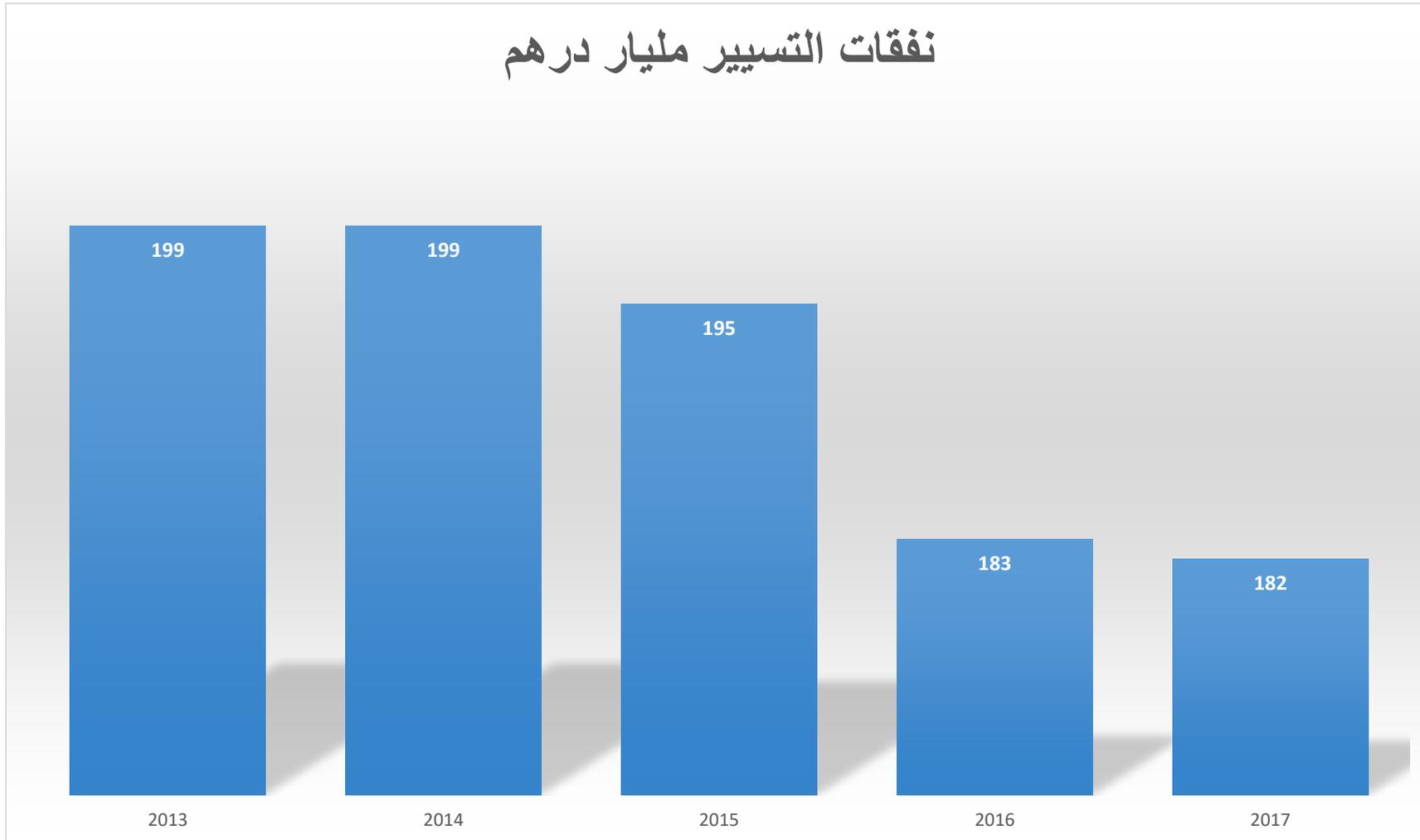
النفقات

النسبة %	المبلغ (مليار درهم)	نفقات الدولة
100	319	الميزانية العامة
57	182	ميزانية التشغيل
20	64	ميزانية الاستثمار
23	73	نفقات الدين العمومي

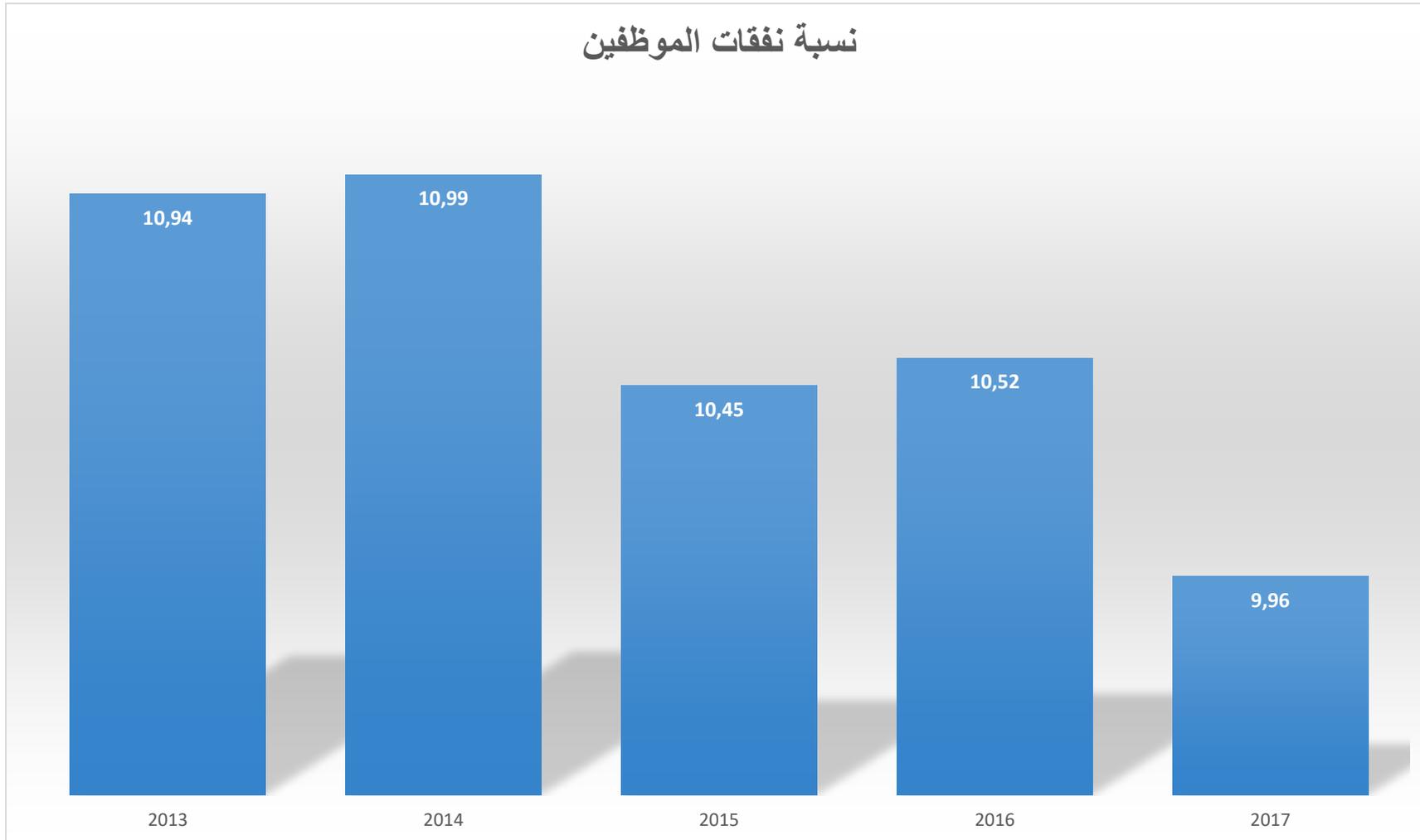
الموارد

النسبة %	المبلغ (مليار درهم)	موارد الدولة
100	287	الميزانية العامة
70	200	الضرائب
24	70	القروض
6	17	أخرى

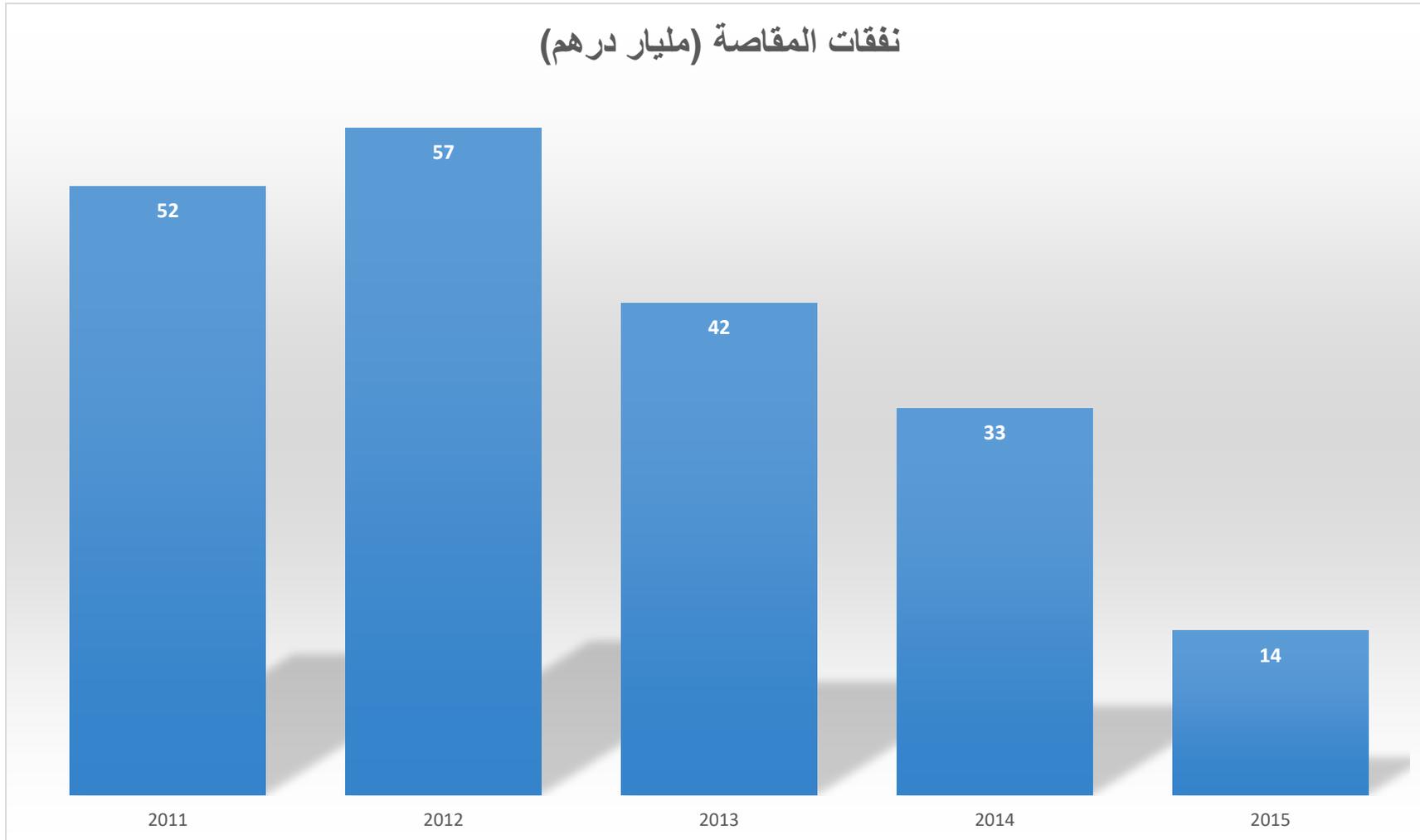
نفقات التسيير في مشروع قانون المالية 2017



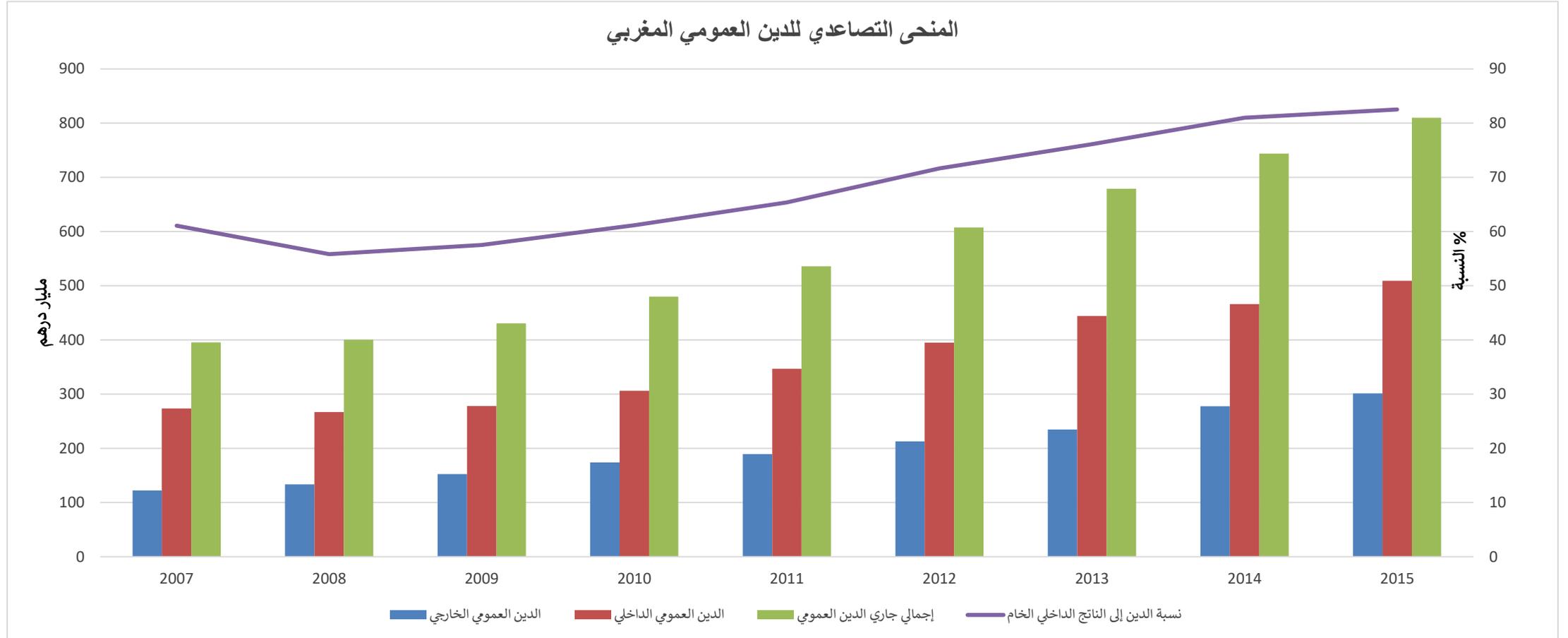
نسبة نفقات الموظفين إلى الناتج الداخلي الخام



نفقات المقاصة



تضخم المديونية



الديون أداة تحويل الثروة الى الرأسمال

2015	مليار درهم
301	الدين العمومي الخارجي
509	الدين العمومي الداخلي
810	إجمالي الدين العمومي
83	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام

2015	مليار درهم
157	نفقات الدين العمومي
46	ميزانية التربية الوطنية
13	ميزانية الصحة
106	نفقات الموظفين
54	نفقات الاستثمار

الإصلاحات الهيكلية

- تفكيك الوظيفة العمومية
- تفكيك أنظمة التقاعد
- التشغيل بالعقده في الوظيفة العمومية
- المرسوم 2-15-589 القاضي بفصل التكوين عن التوظيف بالنسبة للأساتذة المتدربين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين
- مشروع قانون الاضراب

حجم المعطلين حاملي الشهادات

- العدد الإجمالي لخريجي مؤسسات التكوين المهني والمؤسسات الجامعية ومعاهد تكوين الأطر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014: مليون و50 ألف شخص
- مناصب الشغل المحدثة في القطاع العمومي من 2012 إلى غاية 08 غشت 2016: 91.500 ألف منصب شغل (46.660=51% الداخلية والجيش والسجون)
- مناصب الشغل المحدثة في القطاع الخاص (المهيكل وغير المهيكّل) بين 2011-2014: 264.000
- 645.000 من الشباب من الخريجين معطل=62% (657.000 طالب)
- عدد المعطلين: 1.169.000 (2016)

احتجاجات شعبية

- احتجاجات متنامية تخترق كل الفئات الاجتماعية
- أشكال متنوعة: الاعتصام، والوقفات، والمسيرات، وتظاهرات وتجمعات، وإضراب عن الطعام...
- معدل احتجاج في الفترة الأخيرة يتجاوز خمسين احتجاجاً في اليوم، بمتوسط 2790 محتجاً كل يوم (وزير الداخلية).

لا تنمية دون إلغاء المديونية

- النضال من أجل تنمية حقيقية تعني النضال من أجل:
- إلغاء المديونية:

- وقف تسديد الديون (مع تجميد الفوائد)
- إجراء تدقيق لمجموع الدين العمومي المغربي
- إلغاء الديون العمومية غير الشرعية والكريهة

- القطيعة مع مخططات مراكز القرار الامبريالية
- إلغاء اتفاقيات التبادل الحر

أطاك المغرب

• Association pour la **T**axation des **T**ransactions financières et pour
l'**A**ction **C**itoyenne (**ATTAC**)

- الجمعية من أجل تضريب المعاملات المالية ومن أجل الفعل المواطني
- عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث CADTM

• **M**onde (**CADTM**) **C**omité pour l'**A**nnulation de la **D**ette du **T**iers

- التثقيف الشعبي من أجل الفعل
- الفهم من أجل المواجهة.



www.attacmaroc.org

<http://attacmaroc.org/>

<http://arabic.cadtm.org/>

www.cadtm.org